

والا لقطع مع ان المشترك بينهما عدتها الامم عا دة البصر والاقطع عا دة
البعد والحواش ان الفرق باستعمال البصر من دافق / لا معنى والاقطع بان
يدرك خات الامم لا يبصر لها و دامت / الا قطع لا يدرك لها ويلزم هذا الفرق
فوق لمحض العقل بين العدميين لا باستعمال البصر لان البصر لم يدرك عده
بصر الامم ولا عده فبدا الا قطع **قوله** اذا لم يربح مشترك بينهما او رجع عليه
ان من المشترك بينهما المختار المطلق ووجوب الوجود بالغير والمقابل
ويجيب بان كلامهما امر اعتباري لا متعلقا للروية والمراد بعلمه صحة
الروية هنا ما يصلح متعلقا للروية كما دل عليه كلام امام الحرمين في
في الشرح ما فيه واورد ايضا انه يشترك بينهما الامور العامة كالمهية
والمعلومية والمدكورية وغيرها واوجب بان الامور العامة تستلزم
صحة روية الواجب فلا يبصر النقص بها على انها تقتضي صحة روية المعلومات
مع استعمالها قطعاً واعتراض الجواب بان يجوز ان يشترط الروية بشي من
الموجود الممكن قال في شرح المتاصد والاضااف ان ضعف هذا الدليل جلي
وعلى ما ذكرنا يعني ما دل عليه كلام امام الحرمين من ان المراد بالعلم
هنا ما يصلح متعلقا للروية يكون المرئى من كل شي وجوده وقدره
الامام الرازي في نهاية العقول بانها مكاسب قال بل الموجود على صحة
كون الحقيقة المخصوصة مرتبة **قوله** ولا يدخل العدم في العلم اي في
التاثير في صحة الشيء لان التاثير صفة اثبات فيها في العدم ولا يصح
ترتبه عليه فيبطل كون المعص الحيد واث امتناعه اي امتناع ان لو كان الواجب
سمانه على ثبوت كون شي من خواص الممكن شرطاً للروية او كون شي
من خواص الواجب مانعاً من الروية والاصل عدم ثبوتها وفي
كلامه تلبية على ان امتناع الروية لفقد شرطها او وجود مانع
منها يمنع الصحة المطلوبة **قوله** سألني ان الله تعالى لم يخلق في العباد

العلم

رويتها اي كما هو من هب الشرح الى الحسن الاشعري فنجد لا يلزم من صحة
الروية لشي تحقق الروية لعدم خلق الله تعالى الروية له ولا يمنع ان
يخلقها الله تعالى والكار للمصحة روية الاصوات وغيرها ليس الاسماء
انثناً عما هو معتاد الروية والحكم بالصحة وعدها لا يوجب من العبادات
بل يلزم به العقول الخالصة من الهوى وشوائب التقليدات **قوله** اعترض
بان الصحة عدمية لانها الامكان والامكان عدمي لانه غير موجود من عدمه
الوجود والعدم والعدمي لا يستدعي علته اي لا حاجة له الى العلة **قوله** ولو سلم
قيل اي لو سلم ان الصحة بمعنى الامكان لعنت امر عدمي كما ذكر في بحث الامكان
من ممكنات القائل بان الامكان وجودي وفيه ما سياتي فالاولى والقرينة
ان يقال ولو سلم اي ان الصحة تستدعي علته **قوله** قالوا احد النوعي الخ اي
والصحة هنا واحد نوعي لان صحة روية الخواص غير صحة روية الامراض
فنقد برتا لهما بان تعليلها بعلمتين مختلفتين وليس لهما معللها بعلة
واحدة مشتركة ولو سلم لزوم تعليلها بعلة واحدة مشتركة فصحة
الروية اي امكانها عدمي فما زكون صحتها التوابع شيئا وقوله فيما مر انه
لا يدخل العدم في الحقيقة ممنوع وكذا الكلام بينا في التسليم السابق اعني
تسليم كون الصحة وجودية **قوله** ولو سلم اي كون العدمي لا يصلح علته اصلا
فلا نسلم ان الوجود مشترك بين الواجب والممكن بل وجود كل شي عنده
اي نفس حقيقته كما ذهب اليه الاستقري وكيف تخالفان الاشياء مشتركة
حتى تكون حقيقته القديم مثل حقيقته الحادفت وحقيقته الفرس مثل
حقيقته الانسان والحواب عن هذا يوجب من كلام الشرح فيها بعد وهو
ما خوذ من الموافقة انه لا معنى للوجود الا كون الشيء له هو به لان الوجود
الخارجي ليس الا كون الماهية بغير حساب الفوته الشخصية وما ذكره
الاشعري من ان وجود كل شي عين حقيقته ليرد بها ان مفهوم كون
الشيء ذاته هو عينه مفهوم ذلك الشيء حتى يلزم من اشتراكه في قول